

عناصر من إصلاح النظام المحاسبي الجزائري

بلقاضي بلقاسم

أستاذ مكلف بالدروس صنف أ، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية،
جامعة بومرداس

Résumé : Afin de s'inscrire dans le contexte de la mondialisation, l'Algérie a promulgué des textes réglementaires sur l'application d'un système comptable financier qui s'inspire des normes comptables internationales (IAS/IFRS), pour éclairer les méthodes d'évaluation des opérations, événements et situations et leurs impacts sur les états financiers.

La problématique à laquelle tentera cet article de répondre est la suivante: Quels sont les changements apportés par le système comptable financier.

Mots clés; système comptable financier, des normes comptables internationales.

ملخص: لمواكبة ومسايرة هذا التطور في مجال العولمة، وجب على الجزائر سن قوانين تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي استمد من المعايير المحاسبية الدولية، والذي يحدد على ضوئها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة، طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات ونتائجها إلى كافة المستفيدين.

إشكالية هذه الورقة البحثية تدور حول ماهية التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

الكلمات الدالة: النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية.

مقدمة:

من بين الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر مؤخرا هو إصلاح النظام المحاسبي الجزائري إذ قامت بتبني النظام المحاسبي المالي، وهذا في ظل انفتاح السوق والتطور الهائل في مجال الأعمال والتكنولوجيا الهادفة للربح.

ولمواكبة هذا التطور في مجال العولمة الاقتصادية وجب إصدار معايير محاسبية مالية، يحدد على ضوئها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات ونتائجها إلى كافة المستفيدين.

لقد كانت لهذه العملية، التي تأتي في إطار إصلاحات التوجه نحو اقتصاد السوق، أسباب وأهداف وآثار على المستوى الكلي والمستوى الجزئي أو الوحدوي

الذي يهمننا في هذا العمل. فما هي الجوانب التي مستها التغييرات في عملية التقييم خاصة لعناصر الميزانية في النظام المحاسبي المالي الجزائري.

1- أسباب تبني النظام المحاسبي المالي

إن غياب معايير المحاسبة المالية وغياب إطار ينظم عمليات التوحيد استنادا لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة، ولمعلومات معبر عنها كذلك من أطراف مختلفة وغير متجانسة يؤثر بشكل سلبي مباشر على الاقتصاد الوطني¹، لذلك لجأت الجزائر إلى إصلاح النظام المحاسبي وتكييفه مع المعايير الدولية للمحاسبة قصد :

1.1- تسهيل عملية اتخاذ القرارات

قد يؤدي غياب معايير المحاسبة المالية إلى اختلاف الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمؤسسات المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسات ونتائج أعمالها ومن ثم صعوبة المقارنة عند اتخاذ القرارات، وهذا مما يفترض على المؤسسات بتقديم القوائم المالية بشكل موحد وبنفس طرق التقييم وأن تكون مكاملة بمعلومات مفصلة لضمان الصحة في المقارنة سواء عبر الزمن أو حسب أنواع المؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع.

2.1- تفادي الخطأ في عملية اتخاذ القرارات

يؤدي غياب معايير المحاسبة أحيانا إلى استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس أحداث العمليات والظروف التي تؤثر على المؤسسة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين، وينتج على ذلك أن القوائم المالية لهذه الأخيرة لا تظهر حقيقة مركزها المالي ونتائج أعمالها.

3.1- إجتنب التعقيد

قد يؤدي غياب معايير المحاسبة إلى إعداد القوائم المالية للمؤسسة بطريقة معقدة مما يترتب عليها صعوبة استفادة مستخدميها منها، إذ يتطلب فهمها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية مميزة وهذا في بعض الأحيان مستحيل، سواء

¹ د.مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، 2004، ص

لعدم إمكانية الرجوع إلى المصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية أو التشعب والحجم والمكان أو الخبرة والمعرفة.²

وبناء على ذلك برزت أهمية إصلاح النظام المحاسبي بوضع نظام محاسبي مالي آخذة في الحسبان اتجاه إصلاح الاقتصاد الوطني قصد تشجيع تأسيس شركات مساهمة ذات رؤوس أموال ضخمة وتحفيز المواطنين إلى الاستثمار فيها.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة أن المحاسبة بشكل عام والمحاسبة الدولية على الخصوص تخضع للعديد من العوامل الثقافية والبيئية، وكذلك إلى النظم السياسية والاقتصادية، وبالتالي يمكن أن يؤدي هذا إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والتعرض للمخاطر الاقتصادية. لأن الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى تسهيل وتطوير والتحسين المستمر للنظام المحاسبي، وعدم الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى تغيير الخطط والبرامج بشكل مستمر ومتكرر.³

4.1- الاقتراب من الإطار الفكري للمحاسبة المالية

تهتم معايير المحاسبة بشكل عام بوضع أساسيات الطرق السليمة لتحديد وقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، حيث يتعلق المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، بينما تقوم أهداف المحاسبة المالية كأحد أجزاء الإطار الفكري بتحديد طبيعة المعلومات الواجب على المحاسبة المالية إنتاجها لتلبية حاجيات المستفيدين. إذ تهتم مفاهيم المحاسبة المالية بتعريف طبيعة ونوعية المعلومات المنتجة بواسطة المحاسبة المالية لتلبية احتياجات المستفيدين.

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، عكس المخطط الوطني للمحاسبة والذي يستجيب لمتطلبات إدارية وجبائية والاقتصاد المخطط.

2- أهم العناصر الجديدة في النظام المحاسبي المالي

² الأوراق الزرقاء الدولية، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، دار الطباعة متيجة الجزائر سبتمبر 2008، ص

9.

³ شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات، أطروحة دكتوراه، 2006-2007، جامعة الجزائر، ص 27.

بصدور القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تبنت الجزائر هذا النظام المحاسبي المالي الجديد واستبدلته بنظام عمره 34 سنة متغلغل في جذور الاقتصاد الوطني سواء في المؤسسات الاقتصادية أو التربوية (البيداغوجية) كالمعاهد والجامعات، ثم صدور المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26/05/2008 والقاضي بتطبيق أحكام القانون رقم 11-07، وفي 25/03/2009 تم صدور قرار وزير المالية المؤرخ في 26/07/2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وأصبح ساري المفعول في 01 جانفي 2010.

1.2- الإطار التصوري للنظام

يقدم النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا يبين فيه مختلف المفاهيم الضمنية لتحضير وتقديم القوائم المالية، آخذا بعين الاعتبار مبدأ محاسبة التعهد حيث يقسم الإطار التصوري إلى:

1. التعاريف ومجال التطبيق
2. المبادئ والمعايير المحاسبية
3. تنظيم المحاسبة

2.2- القوائم المالية

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضاً هيكلياً ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيراً مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها⁴، وتعطي القوائم المالية بيانات عن الآتي⁵:

الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية، التدفقات النقدية، وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية كما جاء في المعيار

⁴ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير /جامعة الجزائر، 2007-2008 ص185 .

⁵ احمد فؤاد عبد الخلق، نظم المعلومات المحاسبي، دار الثقافة العربية القاهرة 1988 ص79 .

المحاسبي الدولي رقم 1 (عرض البيانات المالية financiers) الذي يتعلق بعرض القوائم المالية.

يهتم هذا المعيار ببيان أساس عرض البيانات المالية من أجل ضمان إمكانية المقارنة مع قوائم مماثلة لنفس المؤسسة في فترات أخرى أو مع مؤسسات أخرى. ويحدد هذا المعيار عدة اعتبارات لعرض القوائم المالية وإرشادات خاصة بهيكلها والحد الأدنى لمحتوياتها كما يعرض المعيار نماذج عن القوائم المالية⁶، والمعيار رقم 7 (قائمة التدفقات النقدية Tableaux des flux de tresorerie) الذي يحدد قائمة التدفقات النقدية كما يعرض شكلا لقائمة التدفقات النقدية موزعة للأنشطة الثلاثة، تشغيلية، استثمارية و تمويلية ويعرض أمثلة على كل نوع من هذه الأنشطة، كما يلزم المؤسسة أن تقوم بإعداد قائمة للتدفقات النقدية وعرضها كجزء متمم لبياناتها المالية، وذلك لكل فترة من الفترات لإعداد البيانات المالية⁷.

3.2- التثبيتات

التثبيت العيني هو أصل مادي تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار وللإستعمال في أغراض إدارية، والذي يفترض أن تكون مدة إستعماله أكثر من سنة مالية.

التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي، تراقبه وتستعمله المنشأة في إطار أنشطتها العادية، على سبيل المثال: شهرة المحل المكتسبة، العلامات التجارية، البرمجيات المعلوماتية، رخص الإستغلال الأخرى...إلخ.

وطبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول يتم تسجيل التثبيتات العينية والمعنوية في الأصول:

- إذا كان من المحتمل أن تعود على الوحدة بمنافع اقتصادية مستقبلية؛

- إذا كانت تكلفة هذا الأصل يمكن تقييمها بصورة صادقة.

تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي 16 (الممتلكات والمنشآت والمعدات Immobilisations corporelles) إذ يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والإعتراف بها، حيث يعرف هذه الأصول

⁶ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، 2006-2007، ص 146، 147، 149.

⁷ دار الطباعة الأوراق الزرقاء الدولية، سبتمبر 2008، الجزائر، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، ص 22.

واستهلاكها والقيمة القابلة للاستهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة، كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده. والمعيار المحاسبي الدولي 38 (الموجودات غير الملموسة Immobilisations incorporelles) حيث يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة التي لم تتم معالجتها في معيار آخر. وينص المعيار 38 على وجوب الإقرار بالأصل إذا حقق الشروط الواردة فيه وينص أيضاً على كيفية قياس المبلغ المسجل للموجودات غير الملموسة والإفصاح عنها.

وكذلك المعيار المحاسبي الدولي 36 (إنخفاض قيمة الموجودات Dépréciation d'actifs) يعرض هذا المعيار، المعالجة المحاسبية للإنخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها. حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الإنخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد عن المبلغ القابل للإسترداد، ويعرف المعيار المبلغ القابل للإسترداد بأنه صافي سعر البيع للأصل أو قيمته المستخدمة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل) أيهما أعلى، كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض⁸.

أما فيما يتعلق بالعقارات الموظفة فتعرف على أنها أي عقار موظف ملكاً عقارياً (أرض، بناية أو جزء منها) مملوكاً لتقاضي إيجار أو تأمين رأس المال، كما أدرجه المعيار المحاسبي الدولي 40 (الاستثمارات العقارية Immeubles de placement) ويهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بها⁹، والمتعلقة بالأصل البيولوجي المتمثل في الحيوانات والنباتات الحية على أنه يتم تقييم هذا الأصل بكلفته منقوص منها مجموع الإهلاكات وخسائر القيمة، فلقد تناولها المعيار المحاسبي الدولي 41 (الزراعة Agriculture) موضحاً المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به.

بالنسبة للسندات باختلاف أنواعها: سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة، السندات المثبتة لنشاط المحفظة، السندات المثبتة الأخرى، القروض والحسابات الدائنة فلقد أدرجها النظام المالي المحاسبي مع كيفية معالجتها وهذا تماشياً مع المعيارين: 32 (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض Instruments financiers : présentation) و 39 (الأدوات المالية: التسجيل والقياس Instruments financiers : comptabilisation et évaluation).

⁸ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ذكر، ص 161.

⁹ Robert Obert, OPCIT, P 246.

4.2- المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر، تقيم المخزونات بأقل تكلفتها وقيمة انجازها الصافية، وقيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتها الإتمام والتسويق.

تسجل خسارة قيمة المخزونات كعبي في حساب النتائج عندما تكون تكلفة المخزون أكثر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون، وعند خروجها من المخزن أو عند الجرد تقيم المخزونات إما بطريقة ما دخل أولاً خرج أولاً (PEPS OU FIFO) وإما بتكلفة الوسطية المرجحة للشراء أو الإنتاج، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 2 (المخزون Stocks) حيث يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية إذ يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي تظهرها الميزانية العمومية، ويعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، معدلات التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون³.

4.2- الإعانات

تسجل الإعانات المالية في باب الإيرادات في حساب النتائج التي هي مخصصة لتغطية تكاليف السنة أو عدة سنوات مثلما هي بالنسبة للتكاليف المتعلقة بها، والإعانات المالية المتعلقة بالتبittات القابلة للإهلاك تسجل في الإيرادات حسب أقساط الإهلاك المحسوب.

بالإضافة إلى المعالجة المحاسبية للمنح الحكومية كما ورد في المعيار المحاسبي الدولي 20 (محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية) إذ يعرف المعيار المنح الحكومية والمساعدات الحكومية بأشكالها المختلفة وشروط الإعتراف والإفصاح.

5.2- مؤونات المخاطر والأعباء

مؤونة الأعباء هي خصم مالي يكون استحقاقه أو مبلغه غير مؤكد، وتسجل المؤونات محاسبياً عندما:

- تكون للوحدة إلتزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حدث مضي؛
- يكون من المحتمل خروج موارد تعتبر ضرورية لتسديد هذا الإلتزام؛

- يمكن تقدير هذا الالتزام بصفة موثوق فيها؛

كما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي 37 (المخصصات, المطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة Provisions, passifs éventuels et actifs éventuels) بحيث يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق مقاييس الإعراف وأسس الإعراف المحاسبية على المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة، ويعرف المعيار المخصص على أنه مطلوب ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين، والمطلوب المحتمل هو إلتزام ممكن أن ينجم من أحداث سابقة ويتم تأكيده بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد.

6.2- القروض والخصوم المالية الأخرى

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها. حيث يعرض المعيار المحاسبي الدولي 23 (تكاليف الاقتراض Coûts d'emprunt) المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض إذ يعترف بها على أنها مصروف ولكن المعيار يسمح بمعالجة بديلة مسموح بها وهي رسملة تكاليف الاقتراض ولكن ضمن شروط عرضها المعيار¹⁰.

7.2- العقود طويلة الأجل

يتضمن عقد من العقود طويلة الأجل انجاز، سلعة، خدمة، مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقتها والانتهاؤها منها في سنوات مالية مختلفة. ويمكن أن يتعلق الأمر بمايلي:

- عقود بناء،
- عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة،
- عقود تقديم خدمات.

هذا ما تطرق إليه المعيار المحاسبي الدولي 11 (عقود الإنشاء Contrats de construction) يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود الإنشاء حيث يعرف المعيار عقد الإنشاء ويفرق بين العقد ذو السعر المحدد وعقد التكلفة زائد نسبة¹¹. ويحدد المعيار شروط لقياس الإيراد والاعتراف

¹⁰ SCF, Berti éditions, Alger, 2009, p 33.

¹¹ C. Maillat-Baudrier et A. Le Manh, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, Edition Foucher, Paris 2007, P 116.

به وكذلك قياس تكاليف العقد، والإعتراف بالخسائر المتوقعة والتغيرات في التقديرات.

8.2- الضرائب المؤجلة

الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج. كما جاء في المعيار المحاسبي الدولي 12 (ضرائب الدخل Impôts sur le résultat): يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل التي تضم جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، ويحدد المعيار تعريفات للربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة والدخل الضريبي والضريبة الجارية¹².

9.2- عقود الإيجار – التمويل

عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة، عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة. وهذا وفق ما تناوله المعيار المحاسبي الدولي 17 (عقود الإيجار Contrats de location): يتضمن هذا المعيار تعريفاً واضحاً لعقد الإيجار ولأنواعه، التمويل والتشغيلي وغير القابل للإلغاء. ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق التعامل معها وطرق عرضها في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين¹³.

10.2- الامتيازات الممنوحة للمستخدمين

تدرج المنافع التي يمنحها الكيان للمستخدمين لديه سواء أكانو في وضعية نشاط أو غير نشاط، في الحسابات كأعباء. عندما يؤدي المستخدمون العمل المقرر في مقابل تلك المنافع، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الالتزامات التعاقدية للكيان إزاء المستخدمين لديه متوفرة.

يتم في كل عملية إقفال لحسابات السنة المالية إثبات في شكل أرصدة مبلغ التزامات الكيان في مجال المعاش، وتكميلات التقاعد، وتعويضات مقدمة بسبب الانصراف إلى التقاعد، أو منافع مماثلة ممنوحة لأفراد المستخدمين لديه ولشركائه ووكلائه في شكل أرصدة، كما عالجها المعيار المحاسبي الدولي 19 (منافع الموظفين Avantages du personnel) والمعيار المحاسبي الدولي 26)

¹² حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ذكر، ص 150.

¹³ طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2008، ص

المحاسبة والتقارير المالية عن برامج منافع التقاعد Comptabilité et (rapports financiers des régimes de retraite)¹⁴.

11.2- العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية

تحول الأصول المكتسبة بالعمل الصعبة إلى العملة الوطنية بتحويل تكلفتها إلى العملة الصعبة على أساس سعر الصرف المعمول به يوم إتمام المعاملة، ويحتفظ بهذه القيمة في الميزانية.

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 21 آثار التغيرات في أسعار صرف العملات (Effets des variations des cours des monnaies étrangères) : يطبق هذا المعيار على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية حيث ينص على شروط الإعراف الأولي وبفروقات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها¹⁵.

12.2- تغيير التقديرات، أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان

تخص تغييرات الطرق المحاسبية تعديلات المبادئ والأسس، والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان لإعداد وتقديم كشوفها المالية¹⁶.

كما تضمنه المعيار المحاسبي الدولي 8 (الطرق المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء Méthodes comptables, changements d'estimations comptables et erreurs) يهتم هذا المعيار بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية المبنية على معلومات جديدة، وتصحيحات أخطاء الفترة السابقة، كما يهدف إلى تعزيز مدى ملائمة ومصادقية البيانات المالية للمؤسسة وقابلية المقارنة.

3- الخلاصة

لقد عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية من بينها في الفترة الأخيرة إصلاح النظام المحاسبي الجزائري، حيث قامت بتبنيها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS بداية سنة 2010، وهذا بعدما شهد

¹⁴ دار الطباعة الأوراق الزرقاء الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 41.

¹⁵ حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سابق ذكر، ص 154.

¹⁶ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 2009/03/25.

المخطط المحاسبي الوطني عدة نقائص، إذ أصبح عاجز عن تلبية حاجيات الإقتصاد الوطني، بسبب إنفتاح هذا الأخير على الإقتصاد العالمي، والتغيرات الإقتصادية الجديدة في جميع الميادين ولهذا جاء النظام المحاسبي المالي ليسد النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني، قصد مواكبة ومسايرة الإقتصاد العالمي.

المراجع :

1. دار الطباعة الأوراق الزرقاء الدولية، سبتمبر 2008، الجزائر، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.
2. حسين القاضي، د.مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، جامعة دمشق، 2006-2007.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 بتاريخ 2009/03/25.
4. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2008.
5. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، 2004.
6. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي و أثره على مهنة التدقيق، أطروحة دكتوراه، 2007-2008.
7. شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه، 2006-2007.
8. Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS, Dunod, France, 2004.
9. C. Maillet-Baudrier et A. Le Manh, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, Edition Foucher, Paris 2007.
10. SCF, Berti éditions, Alger, 2009.